وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

عنوان الموضوع

أثر التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة النافطا 1990-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطلبة:

حميدي يوسف

بوزواوي محمد

تحت إشراف الأستاذ:

بن عبد الرحمان إلياس

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
محمد صلاح	أ.محاضر –أ–	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
بن عبد الرحمان إلياس	أ. مساعد –أ–	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
محادي سالم	أ. مساعد –أ–	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018 م

الإهداء:

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث إلى الذي وهبني كل ما أملك حتى أحقق له أماله أبي الغالي أطال الله في عمره إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء إلى نبع الحنان أمي أعز على ملاك القلب والعين جزاهم الله كل خير في الدارين إليهما أهدي هذا العمل المتواضع كي أدخل على قلبيهما شيء من السعادة وكذا إلى إخوتي وأخواتي اللذين تقاسموا معي عبئ الحياة كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم بن عبد الرحمان إلياس الذي وفر لي كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا البحث وكذا أهدي هذا العمل إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وأنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان:

قال رسول الله صل الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وبعد شكر الله على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين الكريمين اللذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في ميسرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ بن عبد الرحمان إلياس الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير وتوجيهاته العلمية وكذا إلى كل أستاذة قسم العلوم الاقتصادية كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات:

شكرو وعرفان

إهداء

فهرس الجداول

فهرس المحتويات

المقدمة.....أ ب ج

الفصل الأول: التكتلات الاقتصادية

تمهيد.....02

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي. أشكاله. مزاياه.تكاليفه.....03

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكامل الاقتصادي..... 03

الفرع الأول: نشأة التكامل الاقتصادي.....-03-04

الفرع الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي.....04-06

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي.....06-10

المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي.....10

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي.....10-11

الفرع الثاني: تكاليف التكامل الاقتصادي.....12

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية.....13

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية.....13

الفرع الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية.....13-14

الفرع الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية.....14-15

المطلب الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية.....16

المطلب الثالث: أثار التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي.....17

المبحث الثالث: مفاهيم حول التجارة الدولية..... 20
المطلب الأول: تطور التجارة الدولية.....20
الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية.....21
الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية.....22
المطلب الثاني: التجارة الدولية والتخصص الدولي.....22-25
المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية.....25
الفرع الأول: خلق التجارة(الأثر الإنشائي).....25
الفرع الثاني: تحويل التجارة.....25
الفرع الثالث: مكاسب تحرير التجارة الدولية.....26
خلاصة.....27
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لحالة النافتا(NAFTA 1990-2015)
تمهيد 29
المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا(الماهية).29
المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا (NAFTA).....29-30
المطلب الثاني: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا (NAFTA).....31-32
المبحث الثاني: مساهمة تكتل النافتا في تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2016). 33
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2016). 33
المطلب الثاني: تطور التجارة البينية للأعضاء النافطة من 2000-2016.... 36

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية بين النافطا والعالم..... 40
المطلب الرابع: تدافقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم (1990–2015).....43
خلاصة.....52
الخاتمة.....55–57
قائمة المراجع.....58–60

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2000-2016.	33
02	تطور التجارة الخارجية لكندا في الفترة 2000-2016.	34
03	تطور التجارة الخارجية للمكسيك في الفترة 2000-2016.	36
04	تطور الصادرات و الواردات بين و.م.أ و كندا 1990-1994.	37
05	تطور الصادرات والواردات بين و.م.أ وكندا في الفترة 2000-2016.	39
06	تطور الصادرات و الواردات بين و.م.أ والمكسيك خلال الفترة 1990-1994.	41
07	تطور الصادرات والواردات بين الو.م.أ والمكسيك خلال الفترة (2000-2016).	41
08	تطور الصادرات والواردات بين كندا والمكسيك في الفترة 1990-1994.	41
09	صادرات وواردات السلع والخدمات للنافطا إلى العالم في الفترة 2000-2016.	42
10	واردات سلع وخدمات قبل دخول للنافتا من العالم(1990-1993)	43
11	واردات سلع وخدمات النافتا من العالم(1994-1998)	44
12	واردات سلع وخدمات النافتا من العالم(1999-2003)	45
13	واردات سلع وخدمات النافتا من العالم (2004-2008)	45
14	واردات سلع وخدمات النافتا من العالم(2009-2015)	46
15	تدفقات الاستثمارات الأجنبية بين النافتا والعالم(1990-1993)	47
16	تدفقات الاستثمارات الأجنبية بين النافتا والعالم(1994-2015)	49

مقدمة :

أدت التطورات والأحداث التي شهدتها نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي سابقا و التقدّم الذي شهدته الدول الرأسمالية إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث إتّجهت القوى الاقتصادية الكبرى في العالم إلى تكوين تكتلات إقليمية إقتصادية من أجل زيادة قوّتها الاقتصادية و كذا الإستحواذ على الأسواق العالمية من خلال إنشاء هذه التكتلات التي هي عبارة عن تحالفات إقتصادية .

و قد تعزّز التوجّه نحو إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة و النامية لشروط منظمة التجارة العالمية التي تنادي بتحرير التجارة الدولية ، و في ظل هذه الظاهرة أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد أن ظمّ أنماط و درجات مختلفة من التكامل الاقتصادي و يعتبر الهدف المشترك لجميع أنماط التكتلات الإقليمية بشكل خاص و التكامل الاقتصادي بشكل عالم هو الحصول على مزايا إقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه الدول خارج التكامل و التكتلات الإدولية وذلك من خلال الإستفادة من الميزة النسبية لكل دولة و من خلال هذا سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في زيادة حجم التجارة الخارجية ؟

1-ماذا نقصد بالتكامل الاقتصادي وما هي أهم المزايا التي يتيحها للدول الأعضاء؟

2- ما هي أهم المكاسب التي تتيحها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) للدول الأعضاء؟

فروض البحث:

الفرضية الأولى: تعمل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية على الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وهذا سيساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني والدولي.

الفرضية الثانية: يعتبر التكتل الإقليمي(النافتا) مثالاً ناجحاً للاندماج الاقتصادي بين دول ذات هياكل إنتاجية مختلفة، أي اندماج بين دول (شمال –جنوب).

أسباب إختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

– أن الموضوع يقع ضمن مجال التخصص

أهداف البحث:

– إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية

– ماهي المكاسب والأهمية التي تحققها النافتا للدول الأعضاء

أهمية البحث:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك يكون أن التجارة الدولية أحد ركائز ودعائم الاقتصاد العالمي وأداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية خاصة النامية منها ومنه فإن قيام أي تكتل بين مجموعة من الدول لابد أن يمر لمرحلة التجارة البينية من أجل تعظيم المكاسب.

منهج وأدوات البحث:

تم الاعتماد في تحليل موضوع الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وكذا التجارة الدولية كما استخدم أيضا المنهج التحليلي وهذا عند الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية أما بالنسبة لأدوات البحث تتمثل في الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية.

محددات الدراسة:

تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة يتمثل في :

– الإطار الزماني: المتمثل في الفترة (1990–2015)

– الإطار المكاني: التركيز بشكل خاص على منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – النافتا–

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في إنجاز هذا البحث في:

– التضارب في الإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تم التعرض في:

- **الفصل الأول:** إلى التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية وكذا التجارة الدولية وهذا من خلال ثلاث مباحث

- **الفصل الثاني:** إلى تأثير قيام تكتل النافتا على حركة التجارة الدولية من خلال مبحثين المبحث الأول يتناول ماهية اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية،أما المبحث الثاني فقد تناول دراسة تطبيقية لتجارة النافتا البينية والدولية خلال الفترة (1990–2015)

الفصل الأول

تمهيد:

شهد العالم ومند فترة قصيرة لجوء العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغي الإقليمية, والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية, وهناك العديد من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى هاته التكتلات والترتيبات الإقليمية.

ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي لابد من التطرق إلى الأساس النظري المفسر له وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي أما المبحث الثاني يتطرق إلى مفاهيم حول التكتلات الاقتصادية وأخيرا المبحث الثالث الذي يتطرق بدوره إلى مفاهيم حول التجارة الدولية

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي أشكاله مزاياه و تكاليفه

يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو أيضا اشتراك جماعي لاشتغال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف، ومن خلال هدا سنتطرق إلى نشأة التكامل الاقتصادي مع تقديم أهم التعريفات الخاصة به عبر ما سيأتي أسفله.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكامل لاقتصادي

الفرع الأول: نشأة التكامل لاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي شكل من أشكال التنمية الاقتصادية وطريقة لتحقيق للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن, وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي فاينرا سنة 1950.

كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من ثمانينات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والمواد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية ,وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.[1]

بداية إن كلمة تكامل Intégrationكلمة ذات أصل لاتيني وبدا استعمالها في سنة 1920 وهي تعني تجميع الأشياء أي أنها عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التي تؤثر على سيادة الدولة.

[1] أحما حمة فيروز وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص 9.

الفرع الثاني: مفهوم التكامل لاقتصادي

عرف التكامل الاقتصادي على أنه" اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية"[1].

وفي تعريف أخر التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة ما بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي".[2]

ومن جهة أخرى التكامل الاقتصادي الإقليمي يكمن في الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.[3]

أماTinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب ويعرفه بأنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية ويسعى لإزالة العقبات أمام هذا التعاون.[4]

وفي تعريف اخر التكامل الاقتصادي "هو جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية فيما بينها والتنسيق بين مخالف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع".[5]

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 201.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 409.

[3] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 83

[4] Peter Robson, EconomicIntegration in Africa, 1968, p 55.

[5] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 199.

ويتجسد التكامل الاقتصادي ايضا من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

ومنه ومما سبق يمكن صياغة تعريف شامل وهو القول بأن التكامل الاقتصادي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء إضافة إلى ما تتجه إليه هاته الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسة الاقتصادية المختلفة لتصبح هاته الدول تكتلا واحدا.

وإذا كان هذا التعدد والتنوع في التعريفات المختلفة المقدمة لاصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يضع عقبة كأداء في طريق الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين جمهور الاقتصاديين الدوليين، فإن هذه الدراسة تتجه إلى الاعتماد في تعريف هذا الاصطلاح محل البحث على مجموعة العناصر التي يشتمل عليها تأسيس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشتمل على مجموعة العناصر التالية:[1]

– ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة التكامل الاقتصادي التام كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

[1] سامي عفيفي حاتم ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة 1 ، مص، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، 2005 ، ص 27-34.

– تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

المطلب الثاني:درجات التكامل الاقتصادي

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل امتيازات أفضليات التجارة حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية. و سنوضح فيما يلي أشكال التكامل الاقتصادي بإيجاز:

1- منطقة التفضيل الجزئي:

وتعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات التالية:[1]

– تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغائها كلية، فهي إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أوأكثر.

– إن هذه المعاملة التفضيلية الجمركية تنصب على الشق السلعي (الشق العيني) للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة بين هذه الدول.

[1] المرجع السابق، ص 36.

– يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي تحتفظ بحق صياغة وتحديد سياساتها في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون دخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة More Loose(فضفاض)، و أفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 على يد المملكة المتحدة و مستعمراتها السابقة.[1]

2- منطقة التجارة الحرة:

في هذا الشكل تلغى ضرائب الاستيراد و القيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء و لكن تبقى كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية و سياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، و من الملفت إلى النظر إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين باستيراد السلع ثم إعادة شحنها و تصديرها إلى الدول الأعضاء التي تفرض معدلات حماية أعلى نسبيا، و تشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة و لكن يعتقد أن بعض الدول تقوم بتزوير شهادة المنشأة و ذلك من أجل الاستفادة من تجار الترانزيت، و أفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي جمعية التجارة الحرة الأوروبية European Free Trade Association (EFTA) و التي شكلت عام 1960 من المملكة المتحدة و النمسا و الدنمارك و النرويج و البرتغال و السويد و سويسرا، و لحقت بها فنلدا عام 1961، و المثال الأخر هو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية و التي شكلت عام 1993 من الولايات المتحدة و كندا و المكسيك (NAFTA).[2]

[1] المرجع السابق، ص37.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار،**الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات–** ، ط4، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2015، ص387.

3- الاتحاد الجمركي:

وهي مرحلة أعلى من مرحلة إيجاد منطقة حرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات ومن أمثلة الاتحاد الجمركي السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، اتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج في عام 1944 ونظرا لأهميته فقد تناولته نظريات التجارة الدولية فيما يعرف بآثار الاتحاد الجمركي.[1]

ويمكن تجنب مشكلة استغلال أعضاء منظمة التجارة الحرة بعضهم بعضا بواسطة تجارة الترانزيت بتبني ترتيبات الاتحاد الجمركي، والاتحاد الجمركي هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية و القيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الدول الأعضاء والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي، و بعبارة أخرى إن جميع الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات القيود على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء.

4- السوق المشتركة:

بالإضافة إلى الإنجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي و هي التي تسمح بانتقال العمل و رأس المال بحرية بين الدول الأعضاء، و هذه خطوة مهمة باتجاه خلق اقتصاد واحد، و قد وصل الاتحاد الأوروبي إلى حالة السوق المشتركة في بداية عام 1993.[2]

[1] الدكتور فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 12.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار،مرجع سبق ذكره، ص 388.

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل االقتصادي أو التكتلات الاقتصادية، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول اتي يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج، ورأس المال واعمل، علاوة على حرية انتقال اسلع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة ومن أمثلة ذلك: السوق الأوروبية المشتركة، فيما لم تنجح معظم الجهود الداعية لتنفيذ السوق العربية المشتركة (1964)ن بالرغم من توافر أهم ركائزها، والتي تتمثل في تباين توافر الثروات الطبيعية والقوى العاملة المتمكنة، الموقع الجغرافي المتميز، كبر حجم السوق المحلي.[1]

5- الاتحاد الاقتصادي:

يعتبر الاتحاد في حد ذاته غاية، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات التي تتعرض لها ادول الأعضاء، ولقد أخذت دول السوق الأوروبية مرحلة تسير خلالها في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق السياسات الزراعية والنقدية وخلافه.

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية و النقدية للدولة الأعضاء، و يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا و شمولية و يحتوي على جميع مزايا و صفات السوق المشتركة، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية و تصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي، و عندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء، فإن الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا Monetary و هذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء.

[1] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

6-الاندماج الاقتصادي:

يعتبر مرحلة أخيرة التي يصل إليها التكامل، إذ تتضمن(بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا) توحيد كافة السياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة اقليمية وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة وصول إلى وحدة سياسية فعلية.[1]

المطلب الثالث: مزايا و تكاليف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

تتمثل أهم مزايا التكامل الاقتصادي في:

1- زيادة عائد الحجم و عائد الكفاءة

هذا من خلال اتساع حجم السوق الناتج عن إزالة الحواجز الجمركية مكن الكثير من الصناعات من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بالإضافة إلى الوفورات الخارجية التي تجنيها المنشآت نتيجة لكبر حجم الصناعة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي تكون العوائد من الحجم كبيرة.[2]

2- تحسين شروط التبادل التجاري

من المعروف أنه كلما كانت للدولة مكانة في الاقتصاد العالمي كلما كانت شروط التبادل التجاري في صالحها، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لكل دولة وهي منفردة قبل التكامل مما يسمح لدول التكامل ككتلة اقتصادية من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الخارجة عن نطاق التكامل بما يحقق مصلحتها الخاصة أي أن الدول الأعضاء في التكامل يقوى مركزها التفاوضي على بقية الدول

[1] دقيش بوبكر، **التكامل الاقتصادي، آفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2012/2011، ص 17.

[2] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 557-559.

الأخرى الغير أعضاء في التكامل وتفسير ذلك يرجع إلى أن الاتحادات الاقتصادية كثيرا ما تزيد في درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة و هي بذلك تمكن الدول الأعضاء ككل من إملاء شروطها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها منتجاتها بما يحقق مصلحتها الخاصة و يجعل شروط التبادل الدولي أكثر مراعاة لمصلحتها.[1]

3- تنوع هيكل الصادرات

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول النامية أفضل إستراتيجية لتحقيق تنوع في هيكل إنتاجها، وبالتالي تنوع هيكل صادراتها فضلا عن تحقيق تنويع في الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات وهذا من شأنه أن يكسب الدول النامية ميزة أكبر في تجارتها الدولية، وتخفيف العبء على موازين المدفوعات الدولية بها، كذلك فإن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يساعدها على تشكيل التجارة الاقليمية بينها.[2]

4- زيادة التوظيف

إن من شأن إلغاء القيود على إنتقال الأفراد بين الدول المتكاملة يؤدي إلى إنتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في العمالة ومنه زيادة التوظيف والحد من البطالة.

5- زيادة معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للحافز على الاستثمار وسينشأ من زيادة الحافز على الاستثمار إنتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة للاستثمار في الصناعات التي ستنشأ وتزدهر عقب التكامل وتبعا لاتساع حجم السوق وللاشتراك في عمليات نقل المنتجات وبيعها وتسويقها في أقاليم الاتحاد.[3]

---

[1] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، النظرية و التطبيق**، ط1،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 150.

[3] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

الفرع الثاني: تكاليف التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:[1]

– ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد ونأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي، والنقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين.

– المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي ترتبط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي و سياسات تحرير التجارة.

– تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل المبادلات وحريتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا و بدرجات متفاوتة.

– وبالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب ان ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابياته.

[1] المرجع السابق، ص ص 216–217.

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجها متزايدا نحو التوجه الى اقامة تكتلات اقتصادية مما زاد من أهمية الموضوع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومها و نشأتها، خصائص التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها.[1]

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التكتلات الاقتصادية

الفرع الاول: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية، ثم اعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.[2]

لهاذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي، أستودة العالم المعاصر**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص65.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، 2002، ص87.

اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديات والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية و المنطقة الآسيوية. [1]

الفرع الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي و أصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، و انتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

فيعرف التكتل الاقتصادي على أنه تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا تاريخيا، ثقافيا، و اجتماعيا، و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[2]

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالحوار الجغرافي والتماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، فالتكتل الإقليمي

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1993، ص 310.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء.[1]

ومن هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادي سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل بمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في إتفاق بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة، وإلغاء الحواجز الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها و زيادة التعاون فيما بينها. وإذا تكلمنا من التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة الغربية أمريكا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضاء لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (ابيك).[2]

[1] المرجع السابق، ص30.

[2] ماجدا إسماعيل، **آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي**، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق، 2015/2014، ص 153.

المطلب الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

– تتميز التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

– حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

– المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

– ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

– قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

– توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

– الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

– تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 36–37.

المطلب الثالث: آثار التكتلات الإقليمية على الاقتصاد العالمي

هناك مجموعة من الآثار المتعلقة بالتكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

– إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية سيؤدي إلى تحرير التجارة العالمية، ومنه فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الدولية.

– كما أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيفسر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السعي الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي ويشير الكثيرون إلى أن اليورو هي العملة التي ستسقط الدولار من قمته وأن الاتحاد الأوروبي هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها.

– يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية وهذا ما سيؤدي إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على المستوى العالمي وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقليمية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

– إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت وتلك التي في طور الاكتمال والتكوين تقودها الدول المتقدمة، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب.[1]

– لعل تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها يعني وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم

[1] المرجع السابق، ص ص 38-39.

السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

– إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها فإن ذلك قد يؤدي إلى تبادل أدوار وأوضاع دولة معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي.

– إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة إلا أن كل التوقعات تشير إلى ان هذا الاتجاه سيكون عند حد معين وبالتالي فإنه من الممكن جدا أن يحدث نوع من التنسيق الاقتصادي بين هاته التكتلات القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها.[1]

إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية."حيث أن اللجوء إلى التكتل كان نتيجة للعديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية للحجم الاقتصادي الكبير".[2]

حيث برزت التكتلات الجديدة على نحو واضح، مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، إحياء لأفكار الستينات، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية. وانطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا والسوق المشتركة الجنوبية

[1] المرجع السابق، ص 39.

[2] فؤاد ابو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 130.

في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين و البرازيل و الأرجواي وبارجواي، هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا (الاتحاد الأوربي) و في أمريكا (الولايات المتحدة – كندا– المكسيك–).[1]

[1] المرجع السابق، ص 130.

المبحث الثالث: مفاهيم حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة، تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المطلب الأول: تطور التجارة الدولية

حظي موضوع التجارة بصفة عامة، والتجارة الدولية بوجه خاص باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن، فالتجارة الدولية تعد ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن العالم أن يستمر ويقوم بدونها، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم.

فقد ظهرت التجارة الخارجية في العصور التاريخية في الأول، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى زيادة حاجة الدول المصنعة إلى المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في السواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها ببعض، ونقل الاختلافات في مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في التكنولوجيا والاختراعات والذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العالم في عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تساهم في رفع مساوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.

ولهذا تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسات مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة.[1]

[1] معين أمين السيد، **محاضرات في: مدخل للاقتصاد، مدخل لإدارة الأعمال**، ط1، جامعة الجزائر3، 2016، ص ص 152-153.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

مصطلح التجارة الدولية يخضع لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها وعموما يمكن التفرقة بين:[1]

1- المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة و غير المنظورة.

2- المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية و الذي يضم كلا من:

- الصادرات و الواردات المنظورة (السلعية).
- الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات).
- الهجرة الدولية.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

تعرف التجارة الدولية كذلك على أنها: "تلك التجارة التي تهتم بدراسة تدفقات السلع و الخدمات عبر الحدود الدولية و عوامل العرض و الطلب و التكامل أو الاندماج الاقتصادي و متغيرات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية الحصص التجارية"[2].

كما ويمكن تعريف التجارة الدولية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[3]

وهي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال.[4]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:[5]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم**، مرجع سابق، ص 36

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاد دولي 2018/01/26

http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص 8

[4] حسام علي داود، أيمن خضيرة وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2002، ص 14

[5] كامل البكري، الاقتصاد الدولي، **التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 8

– توفير السلع التي لا تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

– تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال و التكنولوجيا.

– تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛

– زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي.

– أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة بحيث تسمح للدولة بأن تستهلك من كافة السلع و منتجات الدولة الأخرى.

وتقاس أهمية التجارة الدولية في الدول بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالعلاقة التالية:[1]

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = (الصادرات + الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي)× 100

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدول والعكس صحيح.

المطلب الثاني: التجارة الدولية والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1-اختلاف الظروف الطبيعية

[1] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 24

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فمثلا الدول التي تتوفر على المواد الخام في باطن أراضيها كالبترول فهي تتخصص في إنتاج البترول الخام.[1]

على الرغم من أهمية مناخ الدولة في تشكل هيكل التخصص الدولي، إلا أن أهمية هذا العامل تضعف تدريجيا بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية، فقد أصبح بالإمكان القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والقيام بإنتاج الكثير من أنواع الخضروات اصيفية في فصل الشتاء، وهذه السلع إن لم تقم الدولة بتصديرها فمن المحتمل أن تغطي الاستهلال المحلي في الدولة.[2]

2-مدى وفرة و قدرة عناصر الإنتاج

يتحدد التخصص والتقسيم الدولي للعمل طبقا لمدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة خاصة عنصري العلم ورأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج، فمثلا بعض الدول النامية لديها إكتظاظ في عدد السكان ومنه وفرة في عنصر العمل ولديها نقص في رؤوس الأموال ومنه ندرة عنصر رأس المال وبالتالي فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج، أما الدول المتقدمة التي لديها فائض في رأس المال ومنه وفرة هذا العنصر ولديها نقص في عدد السكان ومنه ندرة نسبية في عنصر العمل فتتخصص في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات.[3]

3-تكاليف النقل

من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى إتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم سعر السلعة، ويتحدد كون سلعة ما تجارية أو غير تجارية اعتمادا على سعرها الدولي وسعرها المحلي وتكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها المحلي، وهذا

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] أمين معين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا، وإذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح سلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دوليا.

4-توفر التكنولوجيا الحديثة

الدول التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والسيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها أحدث الوسائل التكنولوجية، ولذا فغنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة لدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.[1]

وبناءا على ما سبق فإن التجارة الدولية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية والجغرافية، ولكن ليس معنى ذلك أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة، فعلى سبيل المثال بعض الدول تتوفر لديها بيئة ملائمة لإنتاج المواد الأولية، ولذا تتخصص في إنتاج المواد الأولية ولكن لا يعني ذلك أنها تظل إلى الأبد متخصصة في المواد الأولية ومصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية والتخطيط ورأس المال والتنظيم الكفئوهي عوامل من الممكن أن تكتسب وليست إحتكارا على دولة دون أخرى.

5-الاختلاف في الموارد البشرية

تختلف دول العالم اختلافا كبيرا في الموارد البشرية المتوفرة لديها فالدول النامية تعاني من زيادة الموارد البشرية المتوفرة في سوق العمل في حين أن الدول المتقدمة تعاني من نقص الموارد البشرية المتوفرة في سوق عملها، وبالتالي فإن حجم الموارد البشرية المتوفرة في دولة معينة يؤثر على نوعية التخصص في أي دولة من دول العالم، وهذا بدوره يؤثر على سياسات الأجور والتوظيف في الدولة نفسها، فزيادة الموارد البشرية يؤدي إلى انخفاض الأجر والتوظيف.[2]

[1] المرجع السابق، ص 14.

[2] معين امين السيد، ص 161.

6-الاختلاف في رؤوس الأموال

تعد رؤوس الأموال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين الدول المختلفة، فبعض الدول تتمتع برصيد كبير من رأس المال، كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة.[1]

المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية

إن خلق لتكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقالية التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض مستوى معدل الضريبة العالمي وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما فإن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص المواد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية. [2]

الفرع الأول: خلق التجارة (الأثر الإنشائي)

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، ويحدث خلق لتجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي، في استهلاكها للسعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال (غير الكفؤ اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

الفرع الثاني: تحويل التجارة

يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي وبعد قيام الاتحاد وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى تغير أنماط التجارة « Trade Pattern »حيث تستولي الدولة

[1] المرجع السابق، ص 161.

[2] أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 392- 390.

العضو على مبيعات اللسعة من الدولة غير العضو. ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكامل الاقتصادي.

الفرع الثالث: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تطبق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي:[1]

1- المكاسب الساكنة

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

1-1/ مكاسب في الاستهلاك: ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

1-2/مكاسب في الإنتاج: تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية.

2-المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم المواد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية المواد المتاحة.

[1] المرجع السابق ، ص 392.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى التكامل الاقتصادي من خلال الماهية وأشكاله وكذا مزاياه وتكاليفه،وتم التأكيد على ما يلي:

-لم يكن هناك اتفاق موحد حول مفهوم التكامل الاقتصادي بل اختلفت التعريفات باختلاف رواد الفكر الاقتصادي.

-إن أهداف ودوافع التوجه للتكامل الاقتصادي تختلف ما بين الدول الناسخ والمتقدمة، ويعتبر الدافع الاقتصادي أهم دافع لتشكيل تكامل ناجح لابد أن تتوفر لدى الدول مجموعة من المقومات.

- كما تتم التطرق إلى مجموعة من المزايا والتكاليف التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

- إن مفهوم الإقليمية مفهوم قديم الظهور تطور مع الزمن.

- إن مفهوم التكتلات الاقتصادية بعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي.

- إن التكتلات الاقتصادية يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص حتى يكون لها أثر إيجابي على جميع الدول.

- أن التجارة الدولية تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية.

- أن التجارة الدولية تتيح الكثير من المكاسب من خلال تحريرها.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تتجه الدول للدخول في هذه التكتلات من أجل الحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية.

تعتبر اتفاقية التجارة لدول أمريكا الشمالية–**NAFTA**– من أهم الترتيبات الإقليمية المتواجدة على مستوى العالم من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى حركة التجارة الدولية في العالم.

ومن خلال هذا الفصل الذي ينقسم إلى مبحثين سيتم التطرق إلى تأثير هاته الاتفاقية على التجارة البينية. بالإضافة إلى مساهمتها في حركة التجارة الدولية، حيث خصص المبحث الأول لماهية هذه الاتفاقية،أما المبحث الثاني فيخصص للدراسة التطبيقية والتي تتناول مستوى التجارة البينية وكذلك تلك التي تجمع بين هذا التجمع الإقليمي مع بقية دول العالم خلال الفترة(1990–2016).

المبحث الأول: اتفاقية التجارة لدول أمريكا الشمالية لنافتا(الماهية)

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية شمالاً وجنوباً في البحث عن اتحادات تجارية بحثاً على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية،حيث أصبحت هاته الاتفاقية التجارية تلعب دورًا أساسياً في التجارة الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في (المطلب الأول) أما في (المطلب الثاني) سيتم التطرق إلى أهداف هاته الاتفاقية.

المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية نافتا(NAFTA)

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالإتحاد الأوربي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموًا، وفي هذا المجال نلاحظ محاولة الإتحاد الأوربي التوسع نحو الجنوب من خلال الشراكة الأورومتوسطية بالإضافة إلى اتفاقية التبادل الحرة لأمريكا الشمالية، حيث أن هذا النوع من التكامل بين الشمال والجنوب جذب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته بسبب تجانس أطرافه واختلاف مستواهم التنموي.

وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة المنطقة الحرة التي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك حيث بدأت فكرة **النفاتا** بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب ففي فترة حكمه تميز الاقتصاد الأمريكي بالركود، حيث أخذت الولايات المتحدة تبحث عن حل للخروج من هذه الوضعية حالة الانتعاش فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وإنخفاظ معدل البطالة والإنعاش الاقتصادي مرة أخرى .

وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك وقد شجع الأمريكيين على هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوربية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة

الأمريكية، لم تتجسد اتفاقية النافتا على أرض الواقع في عهد الرئيس بوش الأب وذلك بسبب معارضة الديمقراطيين لهذا المشروع لكونهم كانوا يسيطرون على كل من المجلسين التشريعيين[1].

وكان الديمقراطيون يعارضون هذه الاتفاقية إلى أنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلينتون الذي أقرت إدارته أن هذه الاتفاقية سوف تساهم في إنعاش الاقتصاد الأمريكي ولكن المعارضون لهذه الاتفاقية وعلى رأسهم نقابات العمال، الذين يرون أن هجرة المصانع إلى المكسيك للإستفادة من مزايا انخفاض أجور العمال سوف يؤدي إلى البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه في نهاية الأمر تم الاتفاق على هذه الاتفاقية من طرف الكونغرس.

وبالرغم من وجود اتفاقية حرة تتعلق بتجارة السيارات في الولايات المتحدة وكندا منذ عام 1965م إلا أن البلدين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية حرة شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني كله،إلا في عام 1988م حيث تم التفاوض على اتفاقية تجارة حرة شاملة دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1989م وكانت كندا تعتبر أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية بتجارة سوية تقدر بحوالي 150 مليار دولار وفي سبتمبر من عام 1993م وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتي بدأ سريان مفعولها في 1 جانفي 1994[2].

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية– النافتا–(NAFTA)

تختلف أهداف الدول الأعضاء في النافتا حيث تتمثل في:

1–بالنسبة للمكسيك: تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الشريكة وجلب الاستثمار والتكنولوجيا،وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008، ص171.

[2] علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سبق ذكره،ص ص 436–437.

2- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: تطمح الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة في أوربا، بالإضافة إلى رغبتها في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك خاصة، لكن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية هو محاولة تقديم المكسيك على أنه الانفتاح الخارجي للدول النامية[1].

3- بالنسبة لكندا: تحاول كندا ألا تبقى معزولة في محيطها بالإضافة إلى الاستفادة من ميزاتها النسبة في بعض المجالات (الاتصال، النقل، التكنولوجيا الحديثة...).

وفقاً لهذه الاتفاقية سوف يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية والحصص على المنتجات الزراعية والصناعية في نهاية الفترة الانتقالية والتي تستمر من 5 سنوات إلى 15 سنة، ويمكن فرض رسوم جمركية بصفة مؤقتة في حالة الزيادة الكبيرة للواردات في سنة من السنوات، ولكي تستفيد من الإعفاءات الجمركية يستلزم أن تفي السلع بمتطلبات قواعد المنشأ فعلى سبيل المثال يجب أن تكون نسبة المكون المحلي للدول الثلاث في السيارات 62.5% أما فيما يتعلق بالمنسوجات وكل المنتجات الأخرى فإنه يجب أن يكون العمل والمواد من أمريكا الشمالية بنسبة 50% من قيمة تلك المنتجات.

ومع وجود بعض الاستثناءات تم رفع جميع العوائق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بين البلدان الثلاثة، وكذلك تم الاتفاق على المعاملة الوطنية للمستثمرين في البلدان الأعضاء، وبالمثل تقوم المكسيك بفتح أسواقها للبنوك الأمريكية وكذلك شركات التأمين والنقل البري والأوراق المالية، وتحمي حقوق الملكية الفكرية في البلدان الثلاثة،وتتم تسوية المنازعات في إطار اتفاقية شكلت خصيصاً لهذا الغرض.

كانت المخاوف في نهاية الأمر أن تفقد المكسيك عددًا من الوظائف لكن لم يكن لهذه المخاوف من صور، وبدلاً من ذلك فإن كل دولة تخصصت في المجالات التي لها ميزة نسبية فيها، فعلى سبيل المثال تضاعفت صادرات المنسوجات المكسيكية إلى الولايات

[1] عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص172.

المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف،وكان الأثر؟؟ على التوظيفات في الولايات المتحدة الأمريكية بسيط جدًا، ولكن هناك تأثير للنافتا على بعض مناطق العالم الأخرى حيث ارتفعت الواردات الأمريكية من المكسيك على حساب الموردين الأسيويين وتدفقت الاستثمارات الأسيوية إلى المكسيك بغرض النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية[1]

المبحث الثاني: مساهمة تكتل النافتا في تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2016).

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى دول تكتل النافتا في المساهمة في تطوير التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2016).

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مدى تطور التجارة لدول التكتلات الثلاث خلال الفترة (2000-2016)

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2016.

يمكن عرض تطور الصادرات وواردات الو.م.أ و ميزانها التجاري مع العالم الخارجي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2000-2016.

الوحدة مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	1069	1473	-404
2001	1027	1395	-368
2002	1002	1430	-428
2003	994	1475	-481
2004	1183	1801	-618

[1] سعد جاب الله أحمد،تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة،2014،2013،ص62.

2005	1309	229	−720
2006	1065	2248	−1183
2007	1665	2383	−718
2008	1841	2566	−725
2009	1588	1983	−395
2010	1852	2364	−512
2011	2106	2686	−580
2012	2199	2765	−566
2013	2273	2769	−496
2014	2374	2882	−508
2015	2265	2887	−622
2016	2219	2792	−573
المجموع	28031	37928	9897

المصدر: البنك الدولي: .IMP.GNFS.ZS/indict or/NE .org: albankadawli//

اعتمادا على الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة أن الصادرات وواردات الو.م.أ عرفت ارتفاعا ونموا كبيرا خلال الفترة 2000−2016 حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 1069 سنة 2000 مليار دولار إلى 2219 مليار دولار سنة 2016 وقيمة وارداتها من 1473 مليار دولار سنة 2000 إلى 2792 سنة 2016 أما بخصوص ميزانها التجاري فقد عرف عجزا متواصلا خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية لكندا في فترة 2000−2016.

جدول رقم 2: تطور التجارة الخارجية لكندا في الفترة 2000−2016.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	328	278	41
2001	309	268	41
2002	420	318	102
2003	329	295	34
2004	372	335	37
2005	380	385	−5
2006	463	428	35

2007	502	471	31
2008	532	505	27
2009	390	410	−20
2010	468	499	−31
2011	547	569	−22
2012	550	597	−47
2013	554	585	−31
2014	568	585	−17
2015	492	530	−38
2016	478	514	−36
المجموع	7682	7581	

المصدر: البنك الدولي: .IMP.GNFS.Z.S/indicator/NE .albankadawli.org//

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن صادرات كندا مع العالم الخارجي من السلع و الخدمات عرفت نموا لكن هذا النمو كان بطيئا حيث بلغت 328 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى مبلغ 478 مليار دولار سنة 2016. أما بخصوص الواردات فقد عرفت نموا بطيئا حيث ارتفعت من مبلغ 278 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى مبلغ 514 مليار دولار سنة 2016.

أما الميزان التجاري فقد عرف تذبذبا بين عجز و فائض خلال الفترة 2000−2016.

الفرع الثالث: تطور التجارة الخارجية للمكسيك في الفترة 2000−2016.

جدول رقم 3: تطور التجارة الخارجية للمكسيك في الفترة 2000−2016.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	178	183	5−
2001	171	180	9−
2002	174	184	10−
2003	178	185	10−
2004	202	215	13−
2005	230	242	13−
2006	266	278	12−

2007	288	305	17-
2008	306	337	31-
2009	244	257	13-
2010	314	326	12-
2011	366	380	14-
2012	388	401	13-
2013	400	412	12-
2014	420	434	14-
2015	404	426	22-
2016	401	419	18-
المجموع	4930	5167	237-

المصدر: البنك الدولي:

http//: data.albanka/dawli .org /indictor/NE .IMP.GNFS.ZS.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن صادرات المكسيك مع العالم الخارجي من السلع والخدمات عرفت نموا حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 178 مليار دولار لتصل إلى مبلغ 401 مليار دولار سنة 2016 أما بخصوص وارداتها من السلع و الخدمات فعرفت أيضا نموا حيث ارتفعت من مبلغ 183 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى مبلغ 419 مليار دولار سنة 2016 أما الميزان التجاري فقد عرف عجزا طفيفا خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: تطور التجارة البينية للأعضاء النافطة من 2000-2016.

الفرع الأول: تجارة السلع و الخدمات بين الو.م.أ و كندا 2000-2016.

أولا: تجارة السلع بين و.م.أ وكندا قبل الدخول للنافطا 1990-1994.

الجدول رقم 4: تطور الصادرات و الواردات بين و.م.أ و كندا 1990-1994.

الوحدة مليون دولار

السنة	صادرات و.م.أ إلى كندا	نسبة تغير الصادرات (%)	واردات و.م.أ من كندا	نسبة تغير الواردات
1990	83674	6,17	91380	3,89
1991	85150	1,76	91064	0,35-
1992	90594	6,39	98630	8,34

1993	109444	10,87	111216	12,76
1994	114439	13,93	128406	15,46

المصدر: https://www.census.gov/foreign/balance/c1220-trade

من خلال الجدول يمكن ملاحظة التغير الحاصل في المبادلات التجارية بين و.م.أ وكندا حيث عرفت نموا ففي سنة 1990 بلغت الصادرات للولايات.م.أ إلى كندا مبلغ 83674 مليون دولار لتصل إلى مبلغ 114439 مليون دولار سنة 1994 أما بخصوص الواردات فقد انتقلت من مبلغ 91380 مليون دولار لتصل إلى مبلغ 128406 مليون دولار سنة 1994.

ثانيا: تجارة و.م.أ مع كندا بعد الاتفاقية 2000-2016.

الجدول رقم 5: تطور الصادرات والواردات بين و.م.أ وكندا في الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	صادرات و.م.أ الى كندا	نسبة تغير صادرات	واردات و.م.أ من كندا	نسبة التغير في الواردات
2000	178941	/	230838	/
2001	163424	-8,67	216268	-6,31
2002	160923	1,53	209082	-3,31
2003	169924	5,59	221595	5,98
2004	189890	11,74	256360	15,68
2005	211899	11,59	290344	13,27
2006	230656	8,85	302438	4,15
2007	248888	7,9	317057	4,83
2008	261150	4,92	339491	7,07
2009	294658	-21,63	226249	-33,35
2010	249257	21,79	277637	22,71
2011	281292	12,85	315325	13,57
2012	292651	4,03	324263	2,83
2013	300755	2,76	332504	2,54

2014	312817	4,01	349286	5,04
2015	280855	−10,21	296231	−15,18
2016	266797	−5	277756	−6,23

المصدر: https://www.census.gov/forgein-trade/balance/c1220

من خلال جدول رقم (5) نلاحظ تجارة البضائع والخدمات بين الولايات.م.أ وكندا خلال الفترة 2000−2016 عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت نسبة الصادرات أقصاها سنة 2014 بمبلغ قدره 312817 مليون دولار بينما بلغت أدنى قيمة للصادرات سنة 2002 بمبلغ قدره 160923 مليون دولار بينما بلغت الواردات الصناعية من كندا مبلغ 349286 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة لها. بينما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 بمبلغ قدره 209088 مليون دولار. أما من حيث صادرات كندا فقد بلغت قيمتها القصوى سنة 2014 قدره 349286 مليون دولار بينما عرفت أدنى قيمة سنة 2002 بمبلغ قدره 209088 مليون دولار.

أما واردات كندا من و.م.أ بلغت قيمتها القصوى سنة 2014 بمبلغ قدره 312817 مليون دولار أما أدنى قيمة لوارداتها بلغت 160923 مليون دولار سنة 2002.

الفرع الثاني: تجارة السلع بين الو.م.أ والمكسيك 2000−2016.

أولا: تجارة السلع بين و.م.أ والمكسيك قبل الدخول في النافطا 1990−1994.

الجدول رقم 6: تطور الصادرات و الواردات بين و.م.أ والمكسيك خلال الفترة 1990−1994.

السنة	صادرات و.م.أ إلى المكسيك	نسبة تغير الصادرات (%)	واردات و.م.أ من المكسيك	نسبة تغير الواردات
1990	28279	13,2	30156	11,22
1991	33277	17,67	31130	3,23
1992	40592	22	35211	13,11
1993	41580	2,432	39918	13,36
1994	5084	22,227	49494	23,9

المصدر: https://www.census.gov/forgein-trade/balance/c2010

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا أن التجارة بين الولايات.م.أ والمكسيك خلال الفترة الممتدة بين 1990–1994 عرفت العديد من التغيرات حيث أن الصادرات بلغت أقصاها سنة 1994 بمبلغ 50844 مليون دولار أما واردات و.م.أ من المكسيك بلغت قيمتها القصوى في نفس السنة بمبلغ 49494 مليون دولار أما صادرات المكسيك نحو و.م.أ فقد بلغت قيمتها القصوى سنة 1998 بمبلغ 49494 مليون دولار بينما بلغت قيمة الواردات 50844 مليون دولار.

ثانيا: تجارة السلع بين و.م.أ والمكسيك بعد الاتفاقية 2000–2016.

جدول رقم 7: تطور الصادرات والواردات بين الو.م.أ والمكسيك خلال الفترة (2000–2016).

السنوات	صادرات الو.م.أ إلى المكسيك	نسبة التغير في الصادرات	واردات الو.م.أ من المكسيك	نسبة التغير في الواردات
2000	111349	––	135926	––
2001	101297	-9,02	131338	3,37
2002	97470	-3,77	134616	2,50
2003	79412	-0 ,05	138060	2,56
2004	110731	13 ,67	155902	12,92
2005	120248	8,59	170109	9,11
2006	133722	11 ,20	198253	16,54
2007	135918	1,64	210714	6,28
2008	151220	11,25	215942	2,48
2009	128892	-14,76	176654	18,19
2010	163665	26,97	229986	30,19
2011	198389	21,15	262874	14 ,30
2012	215879	8 ,86	277594	5,60
2013	252954	4,66	280556	1,06
2014	241008	6,66	295730	5,40
2015	236204	-1,91	296056	0,22
2016	229702	-2,75	294056	-0,79

المصدر: https://www.census.gov/forgein-trade/balance/c2010

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن التجارة بين و.م.أ والمكسيك خلال الفترة 2000–2016 عرفت العديد من التغيرات حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2003 بمبلغ قدره 97412 مليون دولار.

بينما بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية للمكسيك أعلى قيمة لها سنة 2016 بمبلغ قدره 294056 مليون دولار بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بمبلغ قدره 1313380 مليون دولار.

وبلغت صادرات المكسيك نحو و.م.أ أقصاها سنة 2015 بمبلغ قدره 296,56 مليون دولار وأدنى قيمة لها سنة 2001 بـ 132338 مليون دولار أما واردات المكسيك للسلع من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أعلاها سنة 2014 بمبلغ قدره 241008 مليون دولار وعرفت أدناها سنة 2003 بمبلغ قدره 97412 مليون دولار.

الفرع الثالث: تجارة السلع بين كندا والمكسيك 2000–2016.

أولا: تجارة السلع بين كندا والمكسيك قبل الدخول للنافطا 1990–1994.

الجدول رقم 8: تطور الصادرات والواردات بين كندا والمكسيك في الفترة 1990–1994.

الوحدة مليون دولار

السنة	الصادرات كندا المكسيك	نسبة التغير في الصادرات	الواردات كندا إلى المكسيك	نسبة التغير في الواردات
1990	643	3,71	1749	2
1991	564	−12,29	2580	2,4
1992	801	42,02	2774	7,52
1993	799	−25	3710	33,74
1994	1055	32,4	4525	21,97

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في قيمة واردات كندا من المكسيك حيث بلغت أعلى قيمة للصادرات 1055 مليون دولار سنة 1994 بينما بلغت قيمة الواردات لكندا أعلى قيمة لها سنة 1994 بمبلغ قدره 4525 مليون دولار.

أما صادرات المكسيك لكندا بلغت أعلى قيمة لها سنة 1994 بمبلغ قدره 4525 وبلغت أدنى قيمة لها سنة 1990 بمبلغ قدره 1749 مليون دولار.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية بين النافطا والعالم.

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح تطور التجارة الخارجية لدول تكتل النافطا مع العالم عن طريق دراسة صادرات السلع والخدمات لكل من و.م.أ وكندا والمكسيك إلى العالم. وواردات دول تكتل من العالم.

الفرع الأول: صادرات وواردات السلع والخدمات للنافطا إلى العالم خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم 9: صادرات وواردات السلع والخدمات للنافطا إلى العالم في الفترة 2000-2016.

السنوات	و.م.أ			كندا			المكسيك		
	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري
2000	1069	1473	404-	328	287	41	178	183	5-
2001	1027	1395	368-	309	286	41	171	180	9-
2002	1002	1430	428-	420	318	102	174	184	10-
2003	994	1475	481-	329	295	34	178	186	10-
2004	1183	1801	618-	372	335	37	202	215	13-
2005	1309	2029	720-	380	385	5-	230	242	13-
2006	1065	2248	1183-	463	428	35	266	278	12-
2007	1665	2383	718-	502	471	31	288	305	17-
2008	1841	2566	725-	532	505	27	306	337	31-
2009	1588	1983	395-	390	410	20-	244	257	13-
2010	1852	2364	512-	468	499	31-	314	326	12-
2011	2106	2686	580-	547	569	22-	366	380	14-
2012	2199	2765	566-	550	597	47-	388	401	13-
2013	2273	2769	496-	554	585	31-	400	412	12-
2014	2374	2882	508-	568	585	17-	420	434	14-
2015	2265	2887	622-	592	530	38-	404	426	22-
2016	2219	2792	573-	478	514	36-	401	419	18-
المجموع	28031	37928	/	7682	7581	/	4930	5167	/

المصدر: https://data albankadawli .org /indicator

https://www.census.gov/forgein-trade/balance/c 2010.html

يتضح من خلال معطيات جدول رقم (9) ما يلي:

1-صادرات سلع و خدمات إلى العالم 2000-2016:

1-1-أن صادرات و.م.أ إلى العالم خلال الفترة 2000-2016 عرفت تذبذبا حيث بلغت أقصاها سنة 2014 بما قيمته 2374 مليون دولار بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2003 بمبلغ قيمته 994 مليار دولار ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- الأزمة المالية الأسيوية 1997 أو ما يعرف عنها أزمة النمو الأسيوية.

- ظهور عملة جديدة وهي اليورو في سنة 2001.

- أحداث 11 سبتمبر2001 كل هذه الأحداث أثرت على حجم صادرات السلع والخدمات في العالم.

1-2- صادرات السلع والخدمات الكندية إلى العالم خلال الفترة 2000-2016 عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أقصاها سنة 2014 بمبلغ قيمته 568 مليار دولار بينما بلغت أدناها سنة 2001 بقيمة 309 مليار دولار.

1-3- صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم خلال الفترة 2000-2016 شهدت نموا متذبذبا حيث بلغت صادرات السلع والخدمات المكسيكية إلى العالم أقصاها سنة 2014 بقيمة 420 مليار دولار. بينما بلغت صادرات أدنى قيمة لها سنة 2001 قيمة 171 مليار دولار. مما سبق نلاحظ أن صادرات السلع والخدمات بين دول النافطا والعالم شهدت ارتفاع ملحوظ إلا أن هذه الزيادة عرفت تذبذب وانخفاض في بعض الأحيان وهذا يرجع إلى الأزمات التي تلاحق النظام رأس مالية.

2- واردات سلع و خدمات النافطا من العالم 2000-2016

تبرز معطيات الجدول خلال هذه المرحلة الملاحظة التالية:

– واردات سلع وخدمات و.م.أ من العالم خلال الفترة 2000–2016 شهدت نوعا من الاستقرار حيث بلغت أقصاها سنة 2015 بقيمة 2887 مليار دولار بينما بلغت أقل قيمة سنة 2001 بمبلغ بقيمة 1395 مليار دولار.

– واردات السلع والخدمات الكندية من العالم خلال الفترة 2000–2016 عرفت تذبذبا حيث بلغت أقصاها سنة 2012 بمبلغ قدره 597 مليار دولار بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

–واردات السلع والخدمات المكسيكية من العالم خلال الفترة 2000–2016 شهدت نوع من النمو حيث بلغت فيه وارداتها القصوى مبلغ 434 مليار دولار سنة 2014. بينما بلغت أدنى قيمة لوارداتها سنة 2001 بمبلغ 180 مليار دولار.

المطلب الرابع: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1990–2015).

1–تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول قبل الدخول في النافتا والعالم(1990–1993).

الجدول رقم (15): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الو قبل الدخول في النافتا والعالم(1990–1993). الوحدة (ملايين الدولارات الأمريكية،الأسعار الجارية وأسعار الصرف الحالية)

السنوات / التعيين	1990	1991	1992	1993
الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	58.683	30.441	28.339	59.783
الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	36.442	38.707	46.885	82.839
نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	/	-48.13	-6.91	110.96
نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	/	6.22	21.13	76.69

المصدر:

http://unctadstat.unctaa.org/Table.viewer/aspx؟ReprtId=88

تاريخ الإطلاع: 03-04-2018.

علماً أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير: (سنة المقارنة- سنة الأساس) / سنة الأساس x 100

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن:

-تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل (من العالم لدول النافتا) خلال الفترة (1990-1993)شهدت تذبذباً بين انخفاض وارتفاع، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها سنة 1993 بقيمة 59.783 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 110.96% بينما بلغت هاته التدفقات أدناها في سنة 1992 بقيمة 28.339 مليار دولار أمريكي،بينما بلغت أدنى نسبة التغير في قيمة التدفقات في سنة 1991 بنسبة 48.13- %-تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج(من دول النافتا إلى العالم) خلال الفترة (1990-1993) عرفت ارتفاعاً، حيث بلغت هاته التدفقات أقصاها سنة 1993 بقيمة 82.839 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 76.69%،بينما بلغت هذه التدفقات أدناها في سنة 1990 بقيمة 36.442 مليون دولار أمريكي،بينما بلغت نسبة التغير في هاته التدفقات أدناها في سنة 1991 بنسبة 6.22- %.

2- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1994-2015)الجدول رقم (16) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين النافتا والعالم(1994-2015). الوحدة (ملايين الدولارات الأمريكية الأسعار الجارية

التعيين / السنوات	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج	نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية نحو الداخل	نسبة التغير في الاستثمارات الأجنبية نحو الخارج
1994	64.272	83.604	7.51	0.92
1995	77.553	103.273	20.66	23.53
1996	103.274	97.560	33.17	-5.53
1997	127.753	119.943	23.7	22.94
1998	209.994	166.717	64.38	39
1999	322.054	228.539	53.36	37.08
2000	399.048	187.667	23.92	-17.88
2001	217.086	165.306	-45.6	-11.92
2002	120.513	162.610	-44.49	-1.63
2003	79.300	153.50	-34.2	-5.58
2004	160.236	342.684	102.06	123.2
2005	154.914	49.381	-3.32	-85.59
2006	317.721	276.192	105.09	459.31
2007	364.152	446.401	14.61	68.87
2008	395.772	388.730	8.68	-16.65
2009	182.864	315.020	-53.8	-18.96
2010	248.363	354.167	35.82	12.43
2011	289.827	458.644	16.69	29.5
2012	292.650	324.263	-22.14	10.95

2013	300.754	332.557	2.77	2.588
2014	312.420	347.798	3.88	4.58
2015	280.326	295.190	-10.27	-15.17

المصدر: http://unctad.org/Table viewer/table view tod stat Reprted=88.

تاريخ الإطلاع: 04-04-2018.

علماً أن نسبة التغير تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغير=(سنة المقارنة- سنة الأساس)/ سنة الأساسx 100

من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ ما يلي:

-تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل(من دول العالم إلى دول النافتا) خلال الفترة (1994-2015) عرفت تذبذباً بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت هذه التدفقات أقصى حد لها سنة 2000 بقيمة 399.084 مليار دولار أمريكي،بينما شهدت أدنى مستوى لها في سنة 1994 بقيمة 64.272 مليار دولار،بينما بلغت نسبة التغير في هاته التدفقات خلال الفترة(1994-2015) أقصاها في سنة 2006 بنسبة التغير في وبلغت هاته النسبة أدناها سنة 2009 بنسبة 53.8- %.

يرجع سبب هذا الانخفاض الحاد في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل إلى الأزمات التي شهدتها الفترة(1994-2015) والتي كان لها الأثر السلبي على حركة الاستثمارات الأجنبية من العالم إلى النافتا وتتمثل هذه الأزمات في أحداث 11سبتمبر 2001 وكذا الأزمة المالية العالمية 2008،بالإضافة إلى إنشاء عملة اليورو في سنة 2001.

– تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من النافتا إلى دول العالم خلال الفترة (1994–2012) شهدت عدم استقرار بين ارتفاع وانخفاض،حيث بلغت هذه التدفقات أعلى مستوى لها سنة 2007 بقيمة 466.401 مليار دولار أمريكي،بينما بلغت هاته التدفقات أدناها سنة 2005 بقيمة 49.381 مليار دولار أمريكي.

بينما بلغت نسبة التغير في قيمة هاته التدفقات خلال الفترة (1994–2015) أقصاها في سنة 2006 بنسبة 459.31% وبلغت أدناها في سنة 2005 بنسبة 85.59- % ،يرجع سبب الانخفاض في نسبة التغير في قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج إلى الأزمات التي شهدتها هذه الفترة والتي انعكست سلباً على حركة الاستثمارات الأجنبية من النافتا إلى دول العالم، وتتمثل هاته الأزمات في أساساً في الأزمة المالية العالمية 2008،بالإضافة إلى يروز اليورو كعملة موحدة في سنة 2001،مما سبق يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الداخل والخارج عرفت زيادة في حجمها بعد إنشاء النافتا أي خلال الفترة(1994–2015) مقارنة بحجمها قبل إنشاء النافتا أي خلال الفترة (1990–1993) إلا أن الأزمات العالمية أثرت عليها بشكل سلبي مما أدى إلى انخفاض حجمها خاصة خلال الفترة(1994–2015).

خلاصة:

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم النتائج المتوصّل إليها على النحو التالي :

- أنّ تكتل النافتا أنشئ من قبل الدول الأعضاء بهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء و تحقيق فوائد للدول الثلاث و تحقيق مزايا إقتصادية هامة .
- أنّ تكتّل النافتا عمل على تنشيط التجارة البينية بين الدول الأعضاء بدرجة أولى ثم التوجه نحو الإستحواذ على الأسواق العالمية .
- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل و زيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة.
- أهداف قيام تكتّل النافتا تختلف باختلاف الخصائص الإقتصادية و الميزات النسبية لكل دولة عضو في التكتّل .

كما تمّ القيام بدراسة تطبيقية لمنظمة تكتّل النافتا خلال الفترة 1990 – 2016 و هذا من خلال الإعتماد على إحصاءات المنظمات الدولية كالبنك الدولي و كذا الموقع الرسمي لتكتّل النافتا و قد تمّ التوصّل إلى مايلي :

- من خلال دراسة تطوّر التجارة الخارجية البينية و الدولية للدول الأعضاء قبل و بعد الإنضمام لتكتّل النافتا تمّ التوصّل إلى :

1. صادرات السلع و الخدمات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و كندا و كذا المكسيك عرفت نموا بشكل ملحوظ في القترة 1994–2016 مقارنة بالفترة 1990–1993 و هي المرحلة التي سبقت التكتل .
2. إرتفاع حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الفترة 1994–2016 بشكل ملحوظ ما يدّل على القيمة التي أضافها التكتّل للدول الأعضاء .
3. صادرات سلع و خدمات النافتا إلى العالم عرفت إرتفاعا ملحوظا باستثناء التذبذب سنة 2008–2009 الذيكان بسبب الأزمات المالية الدولية .
4. أنّ تكتّل النافتا كان له دور كبير في تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول التكتّل و هو الأمر الذي يؤكّد على أهمية التكتّل في القدرة على التفاوض و جلب الإستثمارت .

5. أنّ التكتّل الإقليمي لدول أمريكا الشمالية عمل على تقسيم العمل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم التجارة البينية و الدولية و هذا إجابة عن الفرضية الأولى .
6. تكتّل النافتا يعتبر نموذجا ناجحا لعملية التكامل بين دول ذات هياكل إقتصادية مختلفة (شمال/جنوب) و هذا من خلال المزايا التي حققتها المكسيك و هذا إجابة عن الفرضية الثانية .

إقتراحات البحث :

من خلال دراستنا لموضوع التكتلات الإقليمية تبيّن لنا أنّ لها دور كبير في النهوض بإقتصاديات الدول المنضمّة لهذه التكتلات خاصة الدول النامية منها و عليه توجّب على الدول النامية و الدول العربية بشكل خاص مايلي :

- توحيد الإرادة السياسية لأنّها تعتبر أكبر عائق لا يسمح بالقيام بالتكتلات الإقليمية .
- العمل على زيادة التعاون الإقليمي و الإحتكاك بالتكتلات الإقتصادية الرائدة عالميا كالإتحاد الأوربي و النافتا من أجل الإستفادة من الخبرات و التقدّم التكنولوجي .
- العمل على حماية مصالح الدول إقتصاديا لا يتحقّق إلّا بمواكبة التغيرات الحاصلة حاليا في الاقتصاد العالمي و أهمها الإنخراط و اللجوء إلى إنشاء تحالفات إقتصادية.

1-قائمة المراجع:

أ-الكتب:

- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات،دار الفكر،عمان،الأردن،ط1، 2011.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.
- حسام علي داود،أيمن خضيرة وآخرون،اقتصاديات التجارة الخارجية،دار المسيرة،عمان،الأردن، 2002.
- حسين عمر، التكامل الاقتصادي،دار الفكر العربي،القاهرة،دون سنة.
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1993.
- سامي خليل، الاقتصاد الدولي،دار النهضة العربية،القاهرة، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، ط1،2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة،مجموعة من العربية،2002.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر، عمان،الأردن،ط1، 2007.
- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية،2004.
- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية،الإسكندرية،ط1،2010.
- معين أحمد السيد،محاضرات في مدخل للاقتصاد،جامعة الجزائر03، ط1، 2016.
-السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية،رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، بدون سنة.

عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان، ط1، 2008.

كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية،2002.

محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية،جامعة الإسكندرية،مصر، 2009.

-هشام محمود الأقداحي، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009.

المذكرات:

- أحماحمة فيروز وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي،مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013-2014.

- دقيش بوبكر، التكامل الاقتصادي،أفاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة تبسة، 2011-2012.

سعد جاب الله أحمد،تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مذكر ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، 2013-2014.

ماجدة إسماعيل، أفاق التكامل الاقتصادي الأوربي،أطروحة ماجستير، الجمهورية العربية السورية،جامعة دمشق،2014-2015.

ب-المواقع الإلكترونية:

http://www.census.ga/Foreign-Trade/balace/c1220

http://www.census.gov/Forgein-tradebalance

http://www.census.gov/Forgin-trade/balance

http://www.census.gv/foreign-trade/balance/c1220html

http://www.census.gov.trade/balance./c1220.html

http:/dta.albank adawli,org/indicator/M E EXP.GNES-page

http://date.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES page3

http://date.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES page1

http://date.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES

http://data.albankadawli.org./indicator/NE.MP.GNFS.Z.S.page04.

http://data.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES page1

http://data.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES page

http://data.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES page

http://data.albank aldawli.org/indicator/NE.EXP.GNES ZS

Reprtld=88؟http://unctadstat.unctaa.org/Table.viewer/asp

http://unc tod stat unctad.org/Table viewer/table view Reprted=88

الملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي دافعا اساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية ,وقد اصبح في الوقت الحالي من اهم مقتضيا ت البيئة الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الاطار تبين هذه الدراسة مدى مساهمة تكتل دول اتحاد امريكا الشمالية في تعزيز مسار التكامل الاقليمي لهذه الدول .

وبالرغم من وجود الكثير من العوائق فان تجربة دول تكتل النافتا تعتبر من التجارب الناجحة مقارنة مع تجا رب تكتلات اخرى اذ سسعى هذا التكتل منذ تاسيسه الى الاستفادة قدر المستطاع من المزايا التي يوفرها هذا التكتل من خلال تحرير التجارة البينية والدولية

Abstract:

Economic in tegreation is anesetial driveing force for econonic development and liberalisation of international trade and has now become one of the most inportant requirements of the international economic enviroment .

In this context , The study shows the ontribution of the bloc of north american countries inpromoting the path of regional integration of the contries .

Despite the existence of many obestacles . the experience of the NAFTA countries is one of resulting experiences compared to the experiences of other blocs as the price of this bloc from its establishment to make the most of the ad ventages prouviaed by this bloc through the liberalization of enviromental and international trade .